

## قرار

### بند جدول الأعمال الخاص بمكافحة جائحة سارس-كوف ٢

اعتمدت المستشارة الاتحادية ورئيسات ورؤساء حكومات الولايات الاتحادية القرار التالي:

رغم التدابير التي اتفقت عليها الحكومة الاتحادية والولايات قبل أسبوعين، باتت أعداد الإصابات بفيروس كورونا (سارس-كوف-٢) تتزايد بمعدلات أسية في كافة أنحاء ألمانيا تقريباً. أدى ذلك إلى أن التتبع الكامل للاتصالات لم يعد بالفعل مضموناً في عدد كبير من مكاتب الصحة، وهو ما يساهم بدوره في زيادة سرعة تفشي الفيروس. تتضاعف حالياً أعداد المصابين تقريباً كل سبعة أيام وأعداد مرضى العناية المركزة كل عشرة أيام تقريباً. حسب إحصاءات معهد روبرت كوخ فملايسات العدوى غير واضحة فيما يزيد على ٧٥٪ من الحالات في المتوسط على المستوى الاتحادي. لتجنب الدخول في حالة طوارئ صحية حادة على الصعيد الوطني أصبح من اللازم الآن وقف حركة العدوى بشكل إجمالي وخفض أعداد الإصابات الجديدة مرة أخرى إلى الحجم القابل للتتبع والذي يقع دون ٥٠ إصابة جديدة لكل ١٠٠ ألف نسمة خلال أسبوع، وذلك من خلال تقليل أوجه الاحتكاك فيما بين السكان بشكل واضح. فبدون تلك القيود سوف يفضي التنامي الأسّي المتواصل لأعداد المصابين في ظرف أسابيع قليلة حتماً إلى تحميل النظام الصحي أكثر من طاقته وإلى ارتفاع واضح في أعداد الحالات المرضية الصعبة والوفيات. من الأساسي الآن أيضاً أن نتصرف سريعاً؛ فكلما تأخرنا في عكس دينامية العدوى، تطلب الأمر فرض القيود لفترة أطول وعلى نطاق أشمل.

تسعى الحكومة الاتحادية والولايات إلى وقف دينامية العدوى بشكل سريع حتى تتمكن المدارس ورياض الأطفال من البقاء مفتوحة بشكل مضمون، هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى لكيلا نحتاج إلى تطبيق قيود واسعة المدى على الاحتكاكات الشخصية والأنشطة الاقتصادية في فترة عيد الميلاد. ينبغي إتاحة الإمكانية للعائلات والأصدقاء للالتقاء في فترة عيد الميلاد حتى في ظل ظروف كورونا. لتحقيق ذلك، يقتضي الأمر الآن مجدداً وكما حدث في ربيع العام الجاري مجهوداً وطنياً جماعياً من الحكومة الاتحادية ومن جميع الولايات.

تعي الحكومة الاتحادية وكذلك الولايات أن هذه القيود تمثل عبئاً كبيراً على عاتق الشعب. لذا، فالغالبية العظمى من الشعب تستحق شكراً جزيلاً على التزامها حتى الآن وفي المستقبل أيضاً بتلك التدابير بروح الجماعة وبصبر، ويؤول الشكر خاصة للعاملين على تنفيذ تلك التدابير عملياً وبالطبع أيضاً لمن يقدمون خدمتهم في القطاع الصحي.

صار الوضع الآن شديد الخطورة مرة أخرى، فأمامنا أربعة أشهر صعبة في فصل الشتاء. ولكن الحكومة الاتحادية والولايات تنظر بنفاؤل إلى المستقبل، حيث إن التقدم الذي تحرزه عملية تطوير اللقاح وسهولة

السيطرة على العدوى في أشهر الصيف تمنحنا الأمل في أن ألمانيا - إذا تخطت هذا الشتاء جيدًا- سوف تستطيع في العام المقبل التغلب على الجائحة تدريجيًا وأيضًا التعافي اقتصاديًا.

في ضوء ما سبق، تتفق المستشارة الاتحادية ورئيسات ورؤساء حكومات الولايات على التالي تكملة لقراراتهم المتخذة حتى الآن:

١. اعتبارًا من ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني تدخل **التدابير الإضافية** الواردة فيما يلي حيز التنفيذ في كافة أرجاء ألمانيا. يتم تحديد مدة التدابير بنهاية شهر نوفمبر/ تشرين الثاني. بعد مرور أسبوعين من حينه سوف تقوم المستشارة الاتحادية ورئيسات ورؤساء حكومات الولايات مجددًا بمشاورات وتقييم للأهداف التي تم تحقيقها من خلال تلك التدابير واتخاذ التعديلات اللازمة لها.

٢. سوف يتمثل أهم التدابير في الفترة القادمة في الحفاظ على المسافة الفاصلة و**تقليل الاحتكاك بالآخرين**. نحث المواطنين والمواطنين على تقليل أوجه احتكاكهم بالأشخاص الآخرين من خارج نطاق أسرهم المعيشية إلى الحد الأدنى الضروري جدًا.

٣. وعليه، يسمح من الآن فصاعدًا بالتواجد في الأماكن العامة فقط برفقة أفراد الأسرة المقيمين في نفس المنزل وأفراد أسرة معيشية واحدة أخرى، وفي الأحوال كلها بما لا يزيد على عشرة أشخاص بحد أقصى. يسري هذا بشكل إلزامي، وسوف تقوم السلطات التنظيمية المعنية بفرض العقوبات في حالة الإخلال بتلك القيود **الموضوعة على الاحتكاك الشخصي**. إن ما يتعدى ذلك من مجموعات من الأشخاص المحتفلين في الأماكن العامة أو في الوحدات السكنية أو في المرافق الخاصة لا يعتبر مقبولاً في ظل الأوضاع الخطيرة التي تسود بلدنا. سوف تعمل الحكومة الاتحادية والولايات معًا على تشديد الضبط.

٤. المواطنين والمواطنون مطالبون بالتخلي بصورة عامة عن **الرحلات الخاصة** والزيارات - بما في ذلك زيارة الأقارب. يسري هذا أيضًا داخل البلاد وعلى رحلات اليوم الواحد التي تتم بغرض السياحة في مناطق أخرى. لن تكون إمكانات المبيت داخل البلاد متاحة إلا للأغراض الضرورية فقط وبكل وضوح ليس للأغراض السياحية.

٥. سوف يتم إغلاق المؤسسات والمرافق التي تقدم أنشطة ترفيهية، ومنها:  
(أ) المسارح ودور الأوبرا وقاعات الحفلات الموسيقية وغيرها من المرافق المشابهة،  
(ب) قاعات المعارض والسينمات والملاهي والمرافق المقدمة للأنشطة الترفيهية (الداخلية والخارجية) وكازينوهات وصالات القمار ومكاتب المراهنات وغيرها من المرافق المشابهة،  
(ت) بيوت الدعارة والمباغي وغيرها من المرافق المشابهة،  
(ث) الرياضة الترفيهية ورياضة الهواة في جميع المنشآت الرياضية العامة والخاصة، باستثناء الرياضات الفردية أو الثنائية أو عند ممارستها مع أفراد الأسرة المقيمين في نفس المنزل،  
(ج) المساح والملاهي المائية والساونا وحمامات المياه المعدنية،  
(ح) صالات اللياقة البدنية وغيرها من المرافق المشابهة.

٦. سوف يتم منع **الفعاليات الترفيهية**. يمكن إقامة فعاليات الرياضة الاحترافية فقط دون متفرجين.

٧. سوف يتم إغلاق المطاعم والبارات والنوادي وصالات الديسكو والحانات وغيرها من المرافق المشابهة. يستثنى من ذلك توصيل واستلام المأكولات الجاهزة للتناول في المنزل والمطاعم الموجودة داخل الهيئات والمؤسسات لخدمتها.

٨. سوف يتم تقييد عمل المؤسسات الخدمية في مجال العناية الجسدية مثل أستوديوهات التجميل وعيادات التدليك وأستوديوهات الوشم وغيرها من المرافق المشابهة، ذلك نظرًا إلى كون القرب الجسدي في هذا المجال لا غنى عنه. سوف يبقى العلاج الطبي الضروري متاحًا، على سبيل المثال العلاج الطبيعي والعلاج الوظيفي وعلاج النطق وعلاج الأرجل أو العناية بالأرجل. كما تبقى صالونات تصفيف الشعر مفتوحة مع الالتزام بشروط النظافة الصحية المعمول بها.

٩. سوف تبقى محلات ومتاجر الجملة والتجزئة مفتوحة إجمالاً بشرط الالتزام بقواعد النظافة الصحية والتحكم في الدخول وتجنب طوابير الانتظار. يجب إزاء ذلك التأكد من عدم تواجد أكثر من عميل واحد لكل ١٠ متر مربع من مساحة البيع.

١٠. تبقى المدارس ورياض الأطفال مفتوحة. تتخذ الولايات القرارات بشأن تدابير الحماية اللازمة.

١١. سوف تقدم الحكومة الاتحادية معونة اقتصادية استثنائية لكل من الشركات والمؤسسات وأصحاب الأعمال الحرة والجمعيات والمرافق التي يشملها الإغلاق المؤقت لتعويضها عن الخسائر المالية. بالنسبة للشركات التي يصل عدد موظفيها إلى ٥٠ فردًا، تبلغ قيمة المبالغ المستردة ٧٥٪ من إيرادات الشهر ذاته في العام السابق، حيث يتم بذلك تغطية التكاليف الثابتة للشركة بصورة مجملة. فيما يخص الشركات الأكبر حجمًا، فسوف يتم حساب النسب المئوية طبقًا للحدود القصوى التي تنص عليها القواعد القانونية المعمول بها بشأن الإعانة. سيصل الحجم الإجمالي للمعونة المالية إلى ١٠ مليارات.

١٢. فضلاً عن القيود المؤقتة الشاملة، اضطرت التدابير المتخذة حتى الآن بالفعل بعض القطاعات الاقتصادية إلى تكبد التحديد الشديد لأنشطتهم التجارية خلال الأشهر القادمة كذلك. ومن ثم، سوف تقوم الحكومة الاتحادية بتمديد فترة تدابير المعونة للشركات وتحسين شروط الدعم بالنسبة للقطاعات الاقتصادية المتضررة بشكل رئيسي (Überbrückungshilfe III - المعونة الثالثة لتخطي المرحلة). يشمل هذا مثلاً قطاع إدارة الفعاليات والشؤون الثقافية وكذلك أصحاب الأعمال الحرة القائمين بذاتهم. سوف يتم علاوة على ذلك إتاحة القروض السريعة التي يقدمها بنك التعمير الألماني للشركات التي لا يزيد عدد موظفيها على ١٠ أشخاص وموائمة تلك القروض.

١٣. حتى في أثناء الجائحة، نود أن نتيح للصناعات والحرف والمؤسسات متوسطة الحجم قدر المستطاع إمكانية العمل الآمن بصورة شاملة. يضطلع أرباب العمل بمسؤولية خاصة تجاه موظفيهم وحمايتهم من الإصابة بالمرض. يجب التعرف سريعًا على سلاسل العدوى التي تنشأ داخل المؤسسات. ومن ثم، يتعين على كل شركة في ألمانيا تفعيل مخططات للنظافة الصحية وإعادة موائمتها في ظل ارتفاع أعداد الإصابات، وذلك بناءً على تقييم معدل للمخاطر وخطط مؤسسية خاصة للتعامل مع الجائحة. يهدف ذلك ضمن أمور أخرى إلى تجنب الاحتكاكات غير اللازمة بين الموظفين أو مع العملاء، وتنفيذ التدابير العامة للنظافة الصحية، والحد عن طريق التدابير الخاصة للحماية والنظافة الصحية من خطر انتقال العدوى خلال الاحتكاكات الضرورية. بالنظر إلى الأعداد المرتفعة

للإصابات، تحث كل من الحكومة الاتحادية والولايات الشركات بصورة ملحة على إتاحة إمكانية العمل المنزلي أو العمل المتنقل من المنزل حيثما كان هذا قابلاً للتنفيذ. تقدم الجهات الحكومية المعنية بالسلامة والصحة المهنية المشورة للشركات في هذا الصدد وتتولى تنفيذ التفيتش.

١٤. للأسف، تفضي الأعداد المتزايدة للإصابات كذلك إلى ارتفاع أعداد الإصابات في المرافق الطبية وبين الفئات الضعيفة. تشكل حماية هؤلاء تحدياً مهولاً. وعليه، قامت الجهات المعنية باتخاذ تدابير وقائية خاصة للمستشفيات ودور الرعاية ودور المسنين ورعاية المعاقين، ذلك بالتوافق مع المعطيات المحلية ومع مراعاة أن القواعد المطبقة في كل حالة لا تؤدي أبداً إلى العزل الاجتماعي الكامل للأشخاص المعنيين. وستتم موائمة تلك التدابير في حالة تزايد أعداد الإصابات. في إطار المرسوم الجديد بشأن فحوصات كورونا، أكدت الحكومة الاتحادية على تحمل تكلفة إجراء الاختبار السريع لسارس-كوف-٢ المتوفر منذ فترة وجيزة للفحص المنتظم للمقيمين أو المرضى أو لزوارهم وللعاملين. لضمان تقديم أفضل حماية ممكنة وضمان الاحتكاكات الآمنة حتى مع تزايد أعداد الإصابات، يتعين استخدام الاختبارات السريعة المتوفرة حالياً دون تواني مع مراعاة إعطاء الأولوية لهذا القطاع. تبقى المرافق الخاصة بالدعم الاجتماعي ودعم الشباب وغيرها من المرافق المشابهة مفتوحة. كما يتعين مواصلة مساندة المستشفيات في إعداد أسيرة العناية المركزة. سوف يقوم وزراء الصحة في الحكومة الاتحادية والولايات قريباً بتقديم حلول عملية مناسبة تتضمن أيضاً مواصلة تقديم الدعم المالي. بموجب المرسوم بشأن الحد الأدنى لأعداد العاملين في مجال العناية الصحية، يتسنى للمستشفيات التي تتحمل عبئاً كبيراً بسبب علاج مرضى سارس-كوف-٢ الحيد عن القواعد دون التعرض لعقوبات.

١٥. سوف تقوم الحكومة الاتحادية والولايات مرة أخرى بتعزيز نشر المعلومات حول التدابير السارية والخاصة بكورونا والعمل على توضيحها من خلال توحيد التدابير قدر الإمكان. ولكنها سوف تقوم أيضاً بتشديد عمليات الرقابة على الالتزام بالتدابير في أنحاء البلاد جميعها والتحقق من الالتزام بالمراسيم الخاصة بالحجر الصحي، ولاسيما في المناطق الحدودية من خلال إجراءات تفتيش غير مقتصرة على حالات الاشتباه.

١٦. تدرك الحكومة الاتحادية والولايات وطأة تلك التدابير الجذرية، إلا أنها ضرورية ومناسبة بالنظر إلى حق الشعب في الصحة وواجب حماية هذا الحق القانوني، ولتفادي حدوث أضرار اقتصادية أوسع في حالة خروج الجائحة عن السيطرة.

## بيان ولاية تورينغن لمحضر الجلسة:

١. يظلم مؤتمر رئيسات ورؤساء الوزارات بصفته تنظيم ذاتي لرئيسات ورؤساء حكومات الولايات الاتحادية بمهمة تنظيمية ذات أهمية في العملية الجارية للتغلب على الجائحة، بيد أنه لا يجوز له تحميل تلك المهمة ما يفوق سعتها. يجب على مؤتمر رئيسات ورؤساء الوزارات أن يعي دوره وحدود صلاحياته فيما يتعلق بتعزيز السلطة التشريعية في عملية التغلب على الجائحة.
٢. ولاية تورينغن الحرة تؤيد بوضوح رأي رئيس البوندستاغ (البرلمان الاتحادي) بشأن ضرورة وضع أسس محددة من قبل البرلمان للتفويض بما يتعلق بالتدابير التي تتسم بالتدخل الشديد في الحقوق والحريات، مثل حظر التجوال ومنع الاحتكاك وإعلان ما يسمى بالإغلاق. وعليه، فولاية تورينغن الحرة تنتظر:  
(أ) أن يقر البوندستاغ وجود حالة طوارئ صحية وطنية حادة تبرر القرارات التي اعتمدها مؤتمر رئيسات ورؤساء الوزارات،  
(ب) وأن يقوم البوندسرات (مجلس الولايات الاتحادي) من ناحيته كذلك في جلسته القادمة بالتصديق على ما أقره البوندستاغ قبلها بشأن وجود حالة طوارئ صحية وطنية حادة.
- تنتظر ولاية تورينغن الحرة علاوة على ذلك أن يقوم البوندستاغ بإدخال التعديلات اللازمة على قانون الحماية من العدوى، وذلك في أقرب فرصة ممكنة.
٣. بالنظر إلى الهدف المشترك والمتمثل في الحيلولة دون تحميل النظام الصحي أكثر من طاقته، ترحب ولاية تورينغن الحرة بالتدابير التي تتميز استناداً للمعلومات العلمية بكونها ملائمة ومناسبة للحد بصورة فعالة من وتيرة انتشار العدوى وتعلن عن مشاركتها في تنفيذ مثل تلك التدابير، كما تنتظر من الحكومة الاتحادية دعم التدابير بالأدلة على هذا النحو.
٤. تنتظر ولاية تورينغن الحرة من الحكومة الاتحادية أن تعمل على ضمان تلقي كافة الأطراف الفاعلة المتضررة بشكل مباشر أو غير مباشر من التدابير المتخذة دعماً فعالاً، ومنها بشكل خاص أصحاب الأعمال الحرة القائمين بذاتهم وغيرهم من أصحاب الأعمال الحرة والمؤسسات غير الهادفة للربح وغيرها، وأن تعمل كذلك على ضمان مواصلة اتخاذ تدابير مناسبة لتخفيف الأوضاع الحرجة التي يتعرض إليها الموظفون والموظفون، وذلك من خلال القوة المالية للحكومة الاتحادية والصلاحيات المتاحة لها وحدها مقارنةً بالولايات لهيكله الإيرادات الضريبية.
٥. تعلن ولاية تورينغن الحرة أن اعتماد قرار مؤتمر رئيسات ورؤساء الوزارات ليس له أثر توجيهي على العملية البرلمانية لولاية تورينغن الحرة.